الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

عدد 03

تاريخ الاجتماع: 17 فيفري 2026

جدول الأعمال:

ضبط برنامج عمل اللجنة للفترة القادمة.

- **الحضور:**

الحاضرون: (08) المعتذرون (01) الغائبون (01)

- ❖ افتتاح الجلسة : 09.30
- ❖ رفع الجلسة : 12.35

المداولات:

عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة يوم الثلاثاء 17 فيفري 2026، جلسة استماع الى السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات والوفد المرافق له، حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الاتحاد الافريقي حول مقر مركز التميز الافريقي للأسواق الشاملة،

في مستهل الجلسة قدم السيد رئيس اللجنة بسطة عن الاتفاق المتعلق ببعث مقر مركز التميز الافريقي للأسواق الشاملة مؤكدا أن اللجنة ارتأت التسريع في دراسة مشروع القانون المعروض على انظارها لإيمانها بأهمية بعث هذا المركز في

تونس وما سيترتب عنه من آثار إيجابية ومنها خاصة تسهيل خلق فرص العمل وتوفير الدخل للفئات الضعيفة وإيجاد موطئ قدم في افريقيا وتفعيل الديبلوماسية الاقتصادية.

عند تناوله الكلمة أكد الوزير أهمية استعجال الموافقة على مشروع القانون المتعلق بالمصادقة على اتفاقية المقر، حتى يتسنى للمركز الانطلاق في ممارسة صلاحياته وتنفيذ مهامه وحتى يتم الشروع في الانتفاع والاستفادة من البرامج والمشاريع التي سيتم تنفيذها لفائدة الهياكل والمؤسسات التونسية العمومية والخاصة.

وبين الوزير أن تونس (ممثلة في وزارة التجارة وتنمية الصادرات) عبرت عن رغبتها في احتضان مقر المركز منذ 29 ديسمبر2016 الى جانب عدة دول أفريقية أخرى على غرار مصر والسينغال والبينين، وقد خضعت عملية اختيار الدولة التي ستحتضن مقر المركز إلى معايير دقيقة حظي خلالها ملف ترشح تونس بثقة أغلبية البلدان الأعضاء في الاتحاد الإفريقي وصدر قرار عن القمة العادية الثالثة والثلاثون لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي المنعقدة بـ "أديس أبابا / "اثيوبيا في فيفري 2020 يقضي باختيار تونس لاحتضان مقر مركز التميز الإفريقي للأسواق المندمجة، تم اثره التوقيع على اتفاقية المقر على هامش الدورة 41 للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي المنعقد بلوساكا زمبيا في جويلية 2022

وفسر الوزير حرص بلادنا على احتضان مقر مركز التميز الافريقي بالرغبة في التواجد داخل مؤسسات الاتحاد الإفريقي واستقطاب مزيد من المؤسسات الإفريقية للتواجد ببلادنا، مبينا أن بلادنا ستحقق فوائد وامتيازات إضافية وخاصة من احتضانها مقر المركز من أهمها

- إبرام اتفاقيات مع هياكل وطنية لتطوير منظومة البحث والتجديد في مجال الأسواق الشاملة والاقتصاد المندمج والتعاون بين القطاعين العام والخاص.
- تيسير الوصول إلى الشبكات والجهات الفاعلة والموارد اللازمة للتنفيذ.
- النفاذ لآليات تمويل المشاريع لفائدة المؤسسات المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة، وخاصة فئتي الشباب والنساء.
- تطوير خبرة الإطارات التونسية والاستفادة من برنامج الانتدابات التي ستقوم بها هذه المؤسسة.
- المساهمة في تعزيز إشعاع تونس على مستوى القارة وفي تنشيط الحركية الاقتصادية والسياحية في بلادنا، بمناسبة مختلف الأنشطة التي سينظمها المركز في تونس (الاجتماعات، المؤتمرات، الندوات، الدورات التكوينية، المعارض) ومن خلال تواجد مندوبي الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وغيرهم من المشاركين في الفعاليات التي ينظمها المركز في تونس ومن خلال التعاقد مع شركات خدمات في تونس بمناسبة تنظيم التظاهرات (نزل، مطاعم، شركات نقل، وكالات اسفار، شركات ترجمة)

من ناحية أخرى بين الوزير أن للمركز أهمية كبرى لا فقد لبلادنا باعتبارها بلد المقر بل ولكل الدول الافريقية حيث يعتبر المركز أول منصة للتفكير والابتكار والعمل الإفريقي الشامل في مجال التكامل الاقتصادي المندمج، واقتصاد التضامن الدولي، والتعاون بين القطاعين العام والخاص على المستوى القاري

وهو ايضا فضاء لتقاسم أفضل الممارسات في مجال السياسات والبرامج والشراكات المتصلة بالمؤسسات والأسواق المندمجة

ومن بين صلاحياته تقديم المشورة إلى الحكومات الإفريقية لتسريع نسق تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتسريع تنفيذ الأجندة 2063 للاتحاد الافريقي فضلا عن تسهيل النفاذ إلى التمويلات

وهو يمكن من الحصول على تمويل تحفيزي لدعم سياسات التكامل الاقتصادي في الدول وخلق فرص عمل وتوفير الدخل والحد من الفقر وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي والنمو الشامل .

كما يمكن المركز من تيسير الوصول إلى المعرفة، حيث يوفر قاعدة بيانات لوضع السياسات واتخاذ الإجراءات المناسبة (إقليمية أو وطنية)

كما سيمكن من عرض الابتكار الإفريقي خارج حدود القارة الإفريقية.

اثر ذلك تطرق الوزير الى برامج المركز مبينا أنها تجتمع في 3 محاور:

المحور الأول :تحديد وتحليل أفضل السياسات والبرامج المتعلقة بالتدخل المبكر والتدخل التشاركي، وذلك من خلال جمع وتصنيف المعارف والخبرات السابقة وإعداد خارطة تفصيلية للسياسات والبرامج وتطوير منتجات تحليلية ودراسات حالات ونشر المعلومات عبر منشور سنوي ومنصة معلومات إلكترونية.

المحور الثاني :تيسير تطبيق أفضل الممارسات واعتمادها وتطويرها من خلال العمل كمنصة تنسيق وتعاون لأصحاب المصلحة وذلك عبر دعم التواصل وتنظيم منتديات حوار واستضافة مؤتمر سنوي ولقاءات مهنية تجمع أبرز الفاعلين من مختلف أنحاء القارة

المحور الثالث :توفير حوافز مالية لتنفيذ برامج التدخل المبكر والتدخل متعدد الأبعاد وتجربة حلول مبتكرة في حال عدم فعالية الأساليب الحالية في مجال التنمية والقطاع الخاص وذلك عبر إنشاء صندوق تحفيزي يقدم منحا لصناع السياسات والجهات الفاعلة

أما بالنسبة للجهات التي يستهدفها المركز فقد بين الوزير أن 3 مجموعات:

القطاع العام: ويشمل مفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والتجمعات الاقتصادية الإقليمية .

القطاع الخاص: يشمل الشركات والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات متعددة الجنسيات ذات الأصل الأفريقي أو تلك التي لها عمليات كبيرة في أفريقيا، بالإضافة إلى الجمعيات المهنية أو التجارية الإقليمية

جهات فاعلة أخرى: خاصة في مجال التنمية، مثل الشركاء على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف والمؤسسات التنموية ومنظمات المجتمع المدني.

في سياق اخر تطرق الوزير الى الإجراءات التي تم اتخاذها على المستوى الوطني من أجل بعث مقر المركز بتونس فبين أنه و وفقا للإجراءات المعتمدة من قبل الاتحاد الإفريقي، توفر الدولة المستضيفة على نفقاتها الخاصة مقرا مؤثثا ومجهزا للهيكل الذي تحتضنه، وتبعا لذلك فقد تم تركيز هذه المؤسسة بصفة مؤقتة بمقر مركز النهوض بالصادرات بالمركز العمراني الشمالي، وتم توفير التجهيزات المطلوبة لمباشرة العمل منذ أكتوبر 2025 وبالتوازي مع ذلك، شرعت مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات، بالتنسيق مع مصالح وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية في الإجراءات المتصلة بإيجاد مقر على وجه

الكراء، وفقا للمعايير المضبوطة من قبل الاتحاد الإفريقي، وتم نشر اعلان طلب العروض بأحد الصحف اليومية وتلقت الوزارة 4 عروض تمت معاينتها من قبل الجهات المختصة تبعا للتعليمات الواردة بتاريخ 26 ديسمبر 2025 من ديوان سيادة رئيس الجمهورية القاضية بتوفير مقر للمركز من بين الأملاك المصادرة واستعجال النظر في المصادقة على اتفاقية المقر كما تم الشروع في التنسيق مع مصالح "اللجنة الوطنية للتصرف في الأموال والممتلكات المعنية بالمصادرة أو الاسترجاع لفائدة الدولة تحت اشراف وزارة المالية ومصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، لاختيار مقر يستجيب للمعايير المضبوطة من قبل الاتحاد الافريقي من بين العقارات المصادرة والراجعة لملك الدولة الخاص أو المضمنة ضمن الرصيد العقاري للشركات المصادرة وسيتم النظر في إمكانيات المساهمة والمساعدة على تأثيثه وتجهيزه بالتعاون مع الشركاء الدوليين لتونس والمركز على حد السواء

اما في ما يخص الإجراءات التي تم اتخاذها على مستوى الاتحاد الافريقي من أجل بعث مقر المركز بتونس فقد بين الوزير أنه تم إعتماد النظام الداخلي للمركز بتاريخ 19 فيفري 2023 والمصادقة على جدول الانتدابات الخاصة به في جويلية 2024 والمصادقة على الاعتمادات المالية المرصودة لانطلاقه في العمل الفعلي في جويلية 2025

عند تناولهم الكلمة تساءل النواب عن أسباب التأخير في عرض مشروع القانون على اللجنة كما استفسروا حول الالتزامات المالية المترتبة عن هذا الاتفاق وعن الامتيازات الهامة الممنوحة لمركز التميز الافريقي و مدى ملائمتها للتشريع الوطني

كما استفسروا عن المكاسب التي ستتحقق لبلادنا من استضافته وعن مدى وكيفية استفادة المؤسسات الصغرى منه وسبل تثمين الشراكة مع الاتحاد الافريقي والدول الافريقية وطلبوا اعطاءهم لمحة عن البرامج والمشاريع المرتقبة للمركز وعن استراتيجية بلادنا في الاستفادة منها وتوجيه سياسات المركز بما يخدم الاقتصاد التونسي وعن فرص النفاذ للسوق الافريقية وعدم الاقتصار على المبادلات التجارية دون سواها.

من ناحية أخرى استفسر النواب عن استراتيجية بلادنا قصد مواكبة الاجندة 2063 للاتحاد الافريقي لتحقيق التنمية المستدامة، مشيرين في هذا الصدد الى ضرورة إيجاد آلية للتأقلم مع الفكر السياسي الافريقي الرامي الى الاندماج الاقتصادي والأسواق الشاملة والمستدامة لفائدة المؤسسات المتوسطة والصغرى والفئات الهشة.

واثار النواب في هذا السياق جملة من الإشكاليات التي تعيق تواجد بلادنا بالأسواق والفضاء الافريقي رغم ما تحظى به من تقدير واحترام في افريقيا ومنها خاصة ضعف التمثيل الديبلوماسي مما شكل عائقا أمام دعم المبادلات التجارية وجلب الاستثمارات لبلادنا وتصدير المنتوج التونسي لإفريقيا رغم ما يتميز به من قدرة تنافسية ومن جودة عالية ملاحظين في هذا الصدد أن بلادنا تزخر بالكفاءات التي سجلت نجاحات كبري في هذا الفضاء.

كما لاحظ أعضاء اللجنة عدم تشريك النواب في المجهود الحكومي الرامي الى التوسع على المجال الافريقي رغم أن عددا منهم وخاصة ممثلينا في البرلمان الافريقي على تواصل مباشر مع الفاعلين وأصحاب القرار.

في رده على مداخلات النواب ثمن الوزير وعيهم بأهمية العمل المشترك بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية لما فيه مصلحة الوطن وادراكهم مدى أهمية استضافة تونس لمقر المركز وما سيترتب عنه من خلق حركية اقتصادية وسياحية وثقافية

بمناسبة مختلف الأنشطة التي سينظمها إضافة الى تأثيره الإيجابي على استقطاب بلادنا للمزيد من الأجهزة التابعة للاتحاد الافريقي.

هذا وابدى الوزير استعداد الوزارة التام لمزيد التفاعل مع النواب والتنسيق معهم والاستفادة من خبراتهم لحصول الإفادة وتحسين سبل التواجد التونسي بإفريقيا.

وفي رده على استفسار النواب حول استراتيجية الوزارة في التعامل مع المركز للاستفادة الأمثل منه بين الوزير ان الوزارة بصدد رسم خارطة طريق للتعامل معه ولضبط الأولويات كما افاد ان بلادنا تسعى بالتنسيق مع عدد من الدول الافريقية الى دعم شبكة المواصلات وتفادي الإشكالات المتعلقة بالنقل بين الدول الافريقية

رئيس اللجنة	**مقرّر اللجنة**
رياض جعيدان	**الطيب الطالبي**